

تطبع وتنتشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكاتب الاهالي

تكون بعنوان جريدة الاهالي * اوباسم صاحب امتيازها (احمايل اباطه) بمصر جريدة الاهالي تقبل المراسلات الغير خالصة اجرة البريد المتعلقة بشؤون عموميه اوبامور ذات اهمية وتنشرها بكل شكر وامتنان لا تنشر الجريدة القصائد ولا رسائل المدح ولا كل ما كان منافيا لخطتها ومشرها محل الادارة تجاه ضريح الشيخ ريجان اباشارع الشيخ عبد الله بجوار سراي عابدين العامر الرسائل التفرغيه تكون باسم * الاهالي *

صندوق البوستة نمرة ٢٦٠

تصدر يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع

الاهالي

١٣١٢

قيمة الاشتراك عن سنه واحده

داخل القطر المصري ٦٠ و ٩٠ حسب الواضع بذل الجريده
قيمة الاشتراك تدفع مقدماً او اقساطاً شهريه او الثلث من المصولات الشتويه والثلاثي من المصولات الصيفيه بحسب رغبة المشتركين
التي يريدونها عند طلب الاشتراك

لا ترسل الجريده الا لمن يشتر بطلبها
لا تدفع قيمة الاشتراك الا لمن يده الاصلات مطبوعة بامضاء المستلم وصاحب الامتياز
أجرة الاعلانات لتقرر باتفاق مع الادارة

٣٠ كليك سنة ١٦١١ ٧ يناير سنة ١٨٩٥

جريدة أهلية (سياسة) اخبارية اصلاحية

مصر في يوم الاثنين ١١ رجب سنة ١٣١٢

بحكمة اميرهم . وحزم عزيرهم . وتديره السامي . ولا سيما ان فرنسا ورجالها . قد اقصع من يوم حرب الاسكندرية . ومن يوم لغو المراقبة الثنائية . وطرد المراقب الفرنسي بعد عزله من البلاد المصرية . واعتراضهم رسمياً على كل عمل بعمله المحتلون ثم بعد انقضاء بتقليد الرضا به وتهدئة ذوي الشأن فيه بتمامه . كما فعلوا عند تعيين المستشارين القضائي . والداخلي وغيرهما وتحقق للمصريين انهم رجال اقوال وجمعية لا رجال اعمال ومنفعة . ولهذا فمن البعث ان يعول على قول يقولونه اوعياً بوعده بعودته . فاما مواعيدها الا الا باطل

احتفلت امس الطوائف الشرقية بعيد الميلاد . والطوائف الغربية بعيد المعمودية فبني تلك الطوائف بمواسمها واعبادها خصوصاً اخواننا الانباط زملاؤنا في الشدائد والمصائب . وشركائنا في الوطنية المصرية . وما خصها به الدهر من السكوارث والنزائب . التي نرجو ان يكون ختام اوقاتها آخر ساعة من العام الماضي وما ذلك على الله بعزيز

يقال ان مرض صاحب الخاتمة احمايل باشا الخديو السابق معما كان خطراً شديد الوطأة عليه . فانه لا يخشى منه على حياة سموه في هذه الايام والله اعلم بما وراء الغيب . وعلى كل حال فلت المغايرات السياسية متداولة في الترخيص لايته

باشا سائر اختصاصات واعمال ناظر الداخلية الا ان قام وجود صفتي رئاسة النظار وناظر الداخلية في غير محلهما اللائق بهما . امر لا يحسن السكوت عليه ولا هو من السداد والحكمة في شيء . ولهذا فان دام لقد فلا يدوم الذي يليه . قياساً على ما تعودناه في حكمة امير البلاد وحزمه وحرصه على مصالح رعاياه . وان غدا لناظره قريب

لا صحة البتة لما تنذره بعض الجرائد من تحسين صحة رئيس النظار وتقدمها للشأن . يوماً عن يوم . بل الحقيقة على ما عذاه من لا شك في صدق روايته . ان صحته لم تحسن يوماً عن الذي قبله . بل هي بالعكس حيث تراها الاطباء في كل يوم أسوأ من الذي سلفه . ولهذا فقد اجتمع الجميع على اضطرابه للملازمة فراشه مدة طويلة بتعذر الان تقديرها فانسأل له كمال الراحة

لوفرضنا انه لم يفكر احد مطلقاً من آل رئيس النظار في استغائه من وظائفه . او في حله على ذلك . كما ذكرت بعض الجرائد . لما كان هذا مانعاً من ان الحكومة ومصلحة البلاد والجمهور يفكرون في اقالته او في حله على الاستقالة . نعم وان كانت الاحوال والشؤون سائرة في مجراها الاعتيادي واحسن . بالنظر لعقد جلسات مجلس النظار تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديوية . وبالنظر لباشرة ابراهيم نجيب

العبد الحقيقي لمصر والمصريين * تحتفل صباح باكر (الثلاث) سائر طبقات المصريين سواء كان بالعاصمة او بالمدن والنشور والارياض . بعيدهم الحقيقي الذي يتذكرون به ذلك اليوم السعيد الذي فيه استولى على العرش الخديوي مولاناوولي نعمتنا عزيز مصر الميمون (عباس الثاني) اطال الاله بقاءه . وايد شوكره وابد علاه وجعل اعوامه على رعيته اعوام سعادة ورخاء وورع عيش وصفاء حال وهناء . وسيشترك مع الوطنيين سائر طبقات المستوطنين في مظاهر هذه الاحتفالات والافراح . وستترجع سائر موظفي الدواوين والمصالح الميرية اجلالاً لهذا العيد السعيد . وسيجري التشریفات الخديوية بالوسامات والاكساوي الرسمية بسراي عابدين العامة حسب ما هو واضح بالجرائد اليومية والوقائع الرسمية

انعم ولي التعم امير البلاد بالوسام السامي العثماني الرابع على عبيده الناصين حضرات محمد بك الفقي عضو شورى القوانين عن مديرية القليوبية . ومصطفى بك خليفه عضو مديرية اسينوط . ومصطفى بك منصور عضو محافظة الحدود . وعبد الرحيم بك حمادي عضو مديرية جرجا . وقد تشرّفوا بمقابلة سموه رفيع مراتم العبدية والاخلالاص وفرايض الشكر على هذا الاحسان الجليل الذي صدرت به ارادة الجنب العالي قبل سفر سموه الى الاستانة

لوفرضنا انه لم يفكر احد مطلقاً من آل رئيس النظار في استغائه من وظائفه . او في حله على ذلك . كما ذكرت بعض الجرائد . لما كان هذا مانعاً من ان الحكومة ومصلحة البلاد والجمهور يفكرون في اقالته او في حله على الاستقالة . نعم وان كانت الاحوال والشؤون سائرة في مجراها الاعتيادي واحسن . بالنظر لعقد جلسات مجلس النظار تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديوية . وبالنظر لباشرة ابراهيم نجيب

الحضور للفطر المصري . تبدل الهواء
واستنشأت انفسهم بلاد لا يهوى سواها .
ولا يمن لغير وديانها وربها . ولا يفتنى
الا ان يطأ ترأها . ومولا تاولي النعم في مقدمة
الراغبين لذلك خنانا من سموه على جده
الانفي ورجة بحاله . شأن الاب (الرشي)
الشقوق . والحفيد البار الوؤوف

ولكن يظهر ان عدم التصريح من
الدول اقرب الى الظن من وجوده .
لاحتمال عودة غفامته الى صحته التامة بمجرد
وصوله لمصر او بعده بايام او شهر . وهناك
محمل الغنون والاوله وان كان ليس في
الامر ما يدعو لادق فكر او ارتياب

✽ حرب المصلحين مع المرائين ✽

ذكرت بعض الجرائد في الشهر
السالف ان الاقتصادي الشير مستشار
المالية رأى رحمة بالاهاالي ان يمث للبلاد
نحو الخمسين الف اردب من بزة القطن
لصرفها لصغار الفلاحين ثمن ينحس مع تأجيل
ادائه لحصول القطن . وقد قلنا في ذاك
الحين ان هذه النعمة فضلا عن ان ثمنها هو
أكبر من ثمنها . فانها لا تروى علة ولا تشي
علة . وقد أي الله الا ان يؤيد ما قلناه .
اذ ان المرائين المتشربين في طول البلاد
وعرضها . والمبتئين في اكافها . قد عز
عليهم ان تنعم الحكومة على اختصاصاتهم
وشق عليهم مديدها لمقاومة سلطتهم . فبها
لمقاومتها . ورد هجماتها . واستنجدوا عليها
بفلاحها . الذي هددوه بانته لو قل عقله .
وامثل للحكومة وعمل برأيها . وعول على
نصائحها ومشوراتها . خدوا انفسه .
وهدموا بنيانه ونقضوا اساسه . وكشفوا
ستره . وفضحوا امره . ومنعوا عنه ما يضطر
طول العام لان يستدينه منهم وطالبوه امام
الحاكم بأموالهم . فالتزم الفلاح الفقير
المسكين ان يترك حكومته جالسة امام بزرته
النقية . التي عرضتها للبيع بأبخس الامنان .
وان يأخذ بزة مداهه المشوشة بأعلى سعر
لكيلا يباسه ثوب الافلاس والهوان . ولما
طال على الحكومة المطال . وبارت سلمتها
في وجهها وانتصرت عليها ارباب الديون
والاموال . قد اضطرت ان تسحب
عساكرها (اوزكاها) من بلادها وان
تترك الاهالي تحت تصرفات المرائين

يعطونهم كيف ما شاؤوا . ويسلبونهم كل
ما ارادوا .
وذلك إما خوفاً من الحكومة ان
يتأخر تحصيل اقساط موالها التي تستحق في
الاشهر القابلة ان تقات على معاندة هؤلاء
الابطال . وانها علمت ان مقاومتهم لا تأتي
الا بال طائل وهي عنه عاجزة . مع ان في
خزائنها نحو الاربع ملايين من الجنيات
وانها رأيت ان ثباتها يؤدي الى الاضرار
بمخزرات الخواجات وهو ما لا ترضاه ذمتها
وعدالتها . وانها وانها الى ما لا نهاية له
والغاية انما باعت بل وزعت من الخمين
ألفاً وخمسة آلاف اردب فقط وعادت بركابها
مملوءة خزيًا وعارا من عدم استطاعتها ان
لقف بين رعاياها وفي بلادها موقف القادر
على اصلاح شؤونها وتغيير اسوأها وامورها
فكانت نتيجة هذا العمل في كل سنة
يقدر ما كان ينبغي ان تكون منها من
المنافع . لانه بعد انهب الحكومة من مام
المرائين قد اشتدت في كل سنة الفلاح .
وعلموا حينئذ قوة
مغالبيهم . واستحالة
فزادوا الطين بلة على رملهم .
ولا شك ان في هذه
نذير يجاهر ويأذي . انهم اذا

كل الوسائط الموصلة الى
بالعاصمة متصل بغيره لاراد انتقاد اهالي
البلاد من الاسترقاق الذي ساطن عليهم .
وخلاصهم من اياب اولئك الوحوش
الضارية الذين لا يخشون الله في اعمالهم
ولا يراقبون ذمة ولا يحافظون على شرف
ولامانة ولا - ولا - الى آخره
لان المديون يكون عادة اكر امتثالا
واشد انتصارا وتحميا لمساكينه من ابنه او
اخيه ويكون في الجملة اسيرا له في تصرفاته
واعماله . فلتأمل الحكومة في هذه الموعظة
الزهيدة في حد ذاتها . العظيمة بقبليها على
غيرها . وانالترجوها ان لا تنسرع في مل
هذه المشروعات مرة أخرى حتى تخسر
قوتها وتحقق من استعدادها تعلم ما اذا
كانت تستطيع تنفيذ غاياتها او ضد ذلك
حتى لا تكون سببا في ضرر الاهالي بعد الان
ولا لتدخل بينهم وبين خواجاتهم الا اذا
صنعت ما يغنيهم عن ابوابهم طول الزمان

ثم يسجدوني على ثوري فوا أسفا
حتى على الثور لا اخلو من الحسد
قد اصبح الوطن المصري يتنزل بهذا
البيت بالنظر لاحاديث اليوم . حيث
يقولون ان الثور الذي نفر من رئيس النظار
فانصرع الرئيس منه وكان من امره ما
كان . هو ثور هندي الاصل لا مصري
المنبت والمنشأ . وذلك بالنسبة لما توهموه
من انهم لو تركوا الثور بدون صفة . ولا
يتمسك ان يتأذر للاذنان انه ثور مصري
فيعلو حينئذ شأن مصر واهلها من جهة .
ويغبط شأن الرئيس من جهة اخرى لكونه
انصرع من نفرة ثور مصري . اما اذا كان
هندي الاصل كما يدعون الان . فيرون
انه لا لوم على الرئيس ولا تريب . اذا
انصرع من عاتف صرعة معما كانت العواقب
اما نحن فنؤكد للجمهور بما وصلنا من
المعلومات الخصوصية . ان الثور مصري
ابن بقرة وثور مصريين . والذي اكد لنا
ذلك وعدنا به سيمحصل على معرفة اسم
البائع للثور . واسم الفلاح المسكين الفقير
الذي يملك ولده هذا الثور وايه . وجبة
توطئه وغير ذلك من البيانات التي ينشرها
للجمهور لا يكون للمدعين ادني مقام لقول
بانه ثور هندي الاصل او اعلى من ذلك

✽ لائحة العمد والمشايخ ✽

تقس الاهالي من نظارة الداخلية
الجليلة ان لا تتجمل بتقرير امر في لائحة
العمد والمشايخ السجدة . حتى تسمع اقوال
المديرين وبجلس الشورى . ثم ان تنازلت
في غضون ذلك اللانفات الى ملاحظات
الجرائد الوطنية التي تلاحظها على موادها
من اقسام محرريها ومكاتبها . كان ذلك
اقرب الى الحكمة . وادعى الي الصواب .
لان الواضعين لتلك اللائحة مهما كانوا على
علم بأحوال البلاد واحتياجات الاهالي
النظامية . ومهما استعملوه من الابحاث
والعريات . فانه لا يمكنهم ان يصلوا مطلقا
مهما كان سمو ادراكهم . وقرط ذكائهم .
الى الدقائق والجزئيات التي يتوقف عليها
كامل النظام . او التي يترتب على عدمها او
وجودها من الاضرار بالاهاالي وبالنظام
العام مالا يوصف ولا يقدر
ولا سيما انه لا يليق بالسادة المصلحين

ان يستعملوا بعد هذه الاعوام العديدة .
وسائل التجربة والاختبار في اعمال كانت
ولم تزل تحت سلطتهم وبين ايديهم من عدة
سنوات متعددة

نعم انه لا يهيمهم ان يقال عنهم مثل هذا
القول . او ان يقرروا مشروعا في الصباح
ثم يقررون بلغوه بعد ساعتين أو سنتين أو
بعد عشرين سنوات كما فعلوا في مصلحة ابو ليص
ولكن يهيمهم ان يظهروا بين المصريين وامام
الدول اجمع في مظهر العجز والقصور عن
اقام عمل اخذوه على عهدهم . واننا نلتبس
أيضا من نظارة الداخلية الجليلة ان ننشر
تلك اللائحة بغير بدتها الرسمية لتكون معروضة
لاعتراض العامة ولا لتقادم الخاصة وارباب
الاقلام . حيث ان المشروع مشروع خطير
يجد للغاية . فانه غير قاصر على تعيين عمدة
أورقت شيخ . بل هو نظام حديث للامة
المصرية التي تزيد عن سبعة ملايين من
النفوس . مختططين بمئين من الالاف
الاجنبيين . لا يوجد في الالف الواحد
من تلك الملايين واحد يصح ان يكون عمدة
حائز لتلك الرخص والاختصاصات المدونة
بتلك اللائحة . نقول هذا القول ونحن على
يقين من العلم بأن ما ظهر من احكام تلك
اللائحة مفيد جدا لايان البلاد وسراتها
ولذوى الوجاهة والاعتبار فيها الذين يجوز
ان يعدن ضمنهم محرر هذه السطور

لانه لا يعد عليهم ان يستعملوا الجهلاء
من عمد البلاد الضعفاء في الاعداء على
حقوق الاهالي الفقراء الذين سيكون حسبهم
وتقريرهم . ورفع ايديهم عن اطيافهم رهين
كلمة تخرج من افواههم (العمدة) لابناء على
نحر . او بحث . او تحقيق . ولا يفكر
او ترو . او تدبر . او تأمل . او استعداد
واهلية لنوع من هذه الانواع بل بناء على
ارادة وجبه . او ابتغاء لمرضا امير او سعي
وراء مصلحة ذنيمة . وغاية سافلة

وعلى كل الاحوال فهذه هي الحقيقة قد
قررها . وواجبات خدمتنا العمومية ادبناها
ولا بد ان يكون لها نصيب من العناية
والانفات . ان لم يكن قبل تقرير المشروع
لكان فيما يلي تقريره من الحوادث
والظروف والتصرفات

الاقلام
والعلماء
ذكي
النظام
لهذه
بمؤتمر
العلماء
نشر
نتائج
بسياسها
والادب
آخر
والعارف
ب
بعودته
الوقوف
له هدايا
بحسب
(
الطرف
الاسباب
من عرض
خيل
وعلميته
مكانته
ومن عرض
الدعة
لم تتجاوز
بالنسبة
تغير
شكري
امر انفسه
القوانين
الادوية
صد
النظار
مستدبة
تكون
وانتظام
العلماء
والشريف
الجامع

* عود احمد *

عاد الى العاصمة من سفرته ورحلته في
الافطار الاوروبايوة الشاب الجليل .
والعلامة النبيل . والرحالة الشهير . احمد
زكي افندي رئيس قلم الترجمة بجلس
النظار . بعد ان لما قام احسن قيام بما عهدته
لهمدته الحكومة السنية من النيابة عنها
بمؤتمر العلوم الشرقية الدولي الذي انعقد في
العام الماضي . وان الالهالي لا تنتظر فقط
نشر . نتيجة اعماله بذلك المؤتمر . بل
نتائج رحلته الطويلة العريضة التي ضحى
بسببها وفي سبيلها كثيرا من الفوائد المادية
والادبية مما سنا في على بيانه مفصلا في عدد
آخر من حساب بعض الحبيرين المحققين
والعارفين المدققين

فنهته من صميم القواد تنهية خالصة
بعودته سالما . الان (وغافلا) بعد
الوقوف على نتائج اسفاره واستكشافاته وتفتي
له هداية وتوفيقا واتبلا (وسعادة) وارقاء
بحسب ما يستحقه فضله واستعداده

(الالهالي) تتلمس من الجمهور عرض
الطرف عن تجاوزها حدود خطتها في
الاسباب عند ذكرها (عود احمد) فان
من عرف هذا الشهم الفاضل الذي (لا
خيل عنده يهديها ولا مال) ولكن آذاه
وعليته وشبهه قد غلقت قدره ورفعت
مكاته الى اسى مراتب الاعتبار والاجلال
ومن عرف ايضا ما هو عليه مع ذلك من
الدعة والاتضاع حكم بان جريدة الالهالي
لم تتجاوز خطتها . بل قصرت في واجباتها
بالنسبة لمصر وبنائها الافاضل الاعزاء

تعين الفاضل الاديب موسى بك
شكري مفتشا بنظارة الداخلية . وذلك على
اثر انفصاله من قلم الترجمة بجلس شوري
القوانين . وهو من الشبان الافاضل
الاذكياء . الجديريين بكل تقدم وارثه

* الجامع الازهر المعمر *

صدرت الارادة السنية لرئاسة مجلس
النظار بتاريخ ٣ يناير سنة ٩٥ بتأليف لجنة
مستدبة تسمى بمجلس ادارة الجامع الازهر
لاكون من خصائصها ترتيب قواعد التدريس
وانتظام الاروقه ومرتباتها . وتقرير درجات
العلماء ومرتباتهم . وكيفية حيازة كساوي
التشريف . وكلما من شأنه التوصل لارتقاء
الجامع الازهر ودوام نجاحه

وقد تشكلت تلك اللجنة من حضرات
علماء الاجلاء الشيخ سليم البشري المالكي
والشيخ عبد الرحمن الشربيني الشافعي .
والشيخ يوسف الحنبلي . والشيخ محمد
عبد القاضى بالهاكم الالهية . والشيخ
عبد الكريم سلمان وكيل المائدة الرسمية
ومن صاحب الفضيلة الامام الاكبر
الشيخ حسونه النواوي وكيل شيخ الجامع
الازهر بصفة رئيس المجلس المشار اليه
وللغاية آراء متنوعة . واكثر متضاربة
واقوال متباينة . ومذاهب متعددة في هذا
التشكيل . ولما راجع لصالح الازهر المعمر
والسادة الازهرين . وسنا في على ذكر
ذلك كله في الاعداد القادمة لعل يكون
لها من الانفات ادني نصيب

يظن ان لاصحة لما روته بعض الجرائد
من ان البرنس سعيد حليم استرحم الجذب
العالي ان يعيد دعوى الزوجية التي تدعيها
الست شوق جديد هائم للرحوم جنتكان
البرنس حليم . الى المحكمة الشرعية .
ويؤكد ذلك ان الانظار العالية وان تكن
تجهت لتعيين البرنسات السالف الاشارة
اليهم في العدد الماضي لحسم هذه المسئلة .
الا انه لم تصدر الارادة السنية بهذا التعيين
لحد اليوم . ويقال ايضا انه لم يتقرر هذا
التشكيل بصفة نهائية حتى يكون باعثا على
الاسترحام منه بغيره . وعلى كل الاحوال
فان هذه المسئلة لم تنزل في موضع النظر
والديبر لحد الان

وقد روي لنا بعض الثقة المطلعين
الحبيرين ان الجذب العالي وصل بحريات
خصوصية الى عدم احقية الست المدعية
في ما تدعيه . والى من دفعها للوقوف في
هذا الموقف الذي لا يليق بثقلها ولو كانت
من ذوي الحقوق حقيقة . والى معلومات
اخرى سنا في على تفصيل بعضها مما يسع
به المقام في العدد القادم

انه اجابة لرغائب المشتركين التي
وردت علينا في هذين اليومين قد تقرر
ان تكون الجريدة مشتملة (١) على التلغرافات
العمومية (٢) على تنويه بسيط جدا عما
يصلا من انباء الوفيات والاخراج . وسائر
انواع التعيينات والترقيات والتنقلات .
في مصالح الحكومة ودواوينها . والدوائر
العالية وغيرها . ليكون كل مشترك على

علم بما يخال صدقته في جنبه من تلك الانواع
ليشترك معه فيها على اي الاحوال (٣) كل
من يتصل بالجريدة خبر عودته من البلاد
الاجنبية من لا يتخلو الحال من وجود
منتظرين لعودته اما الصلة مودة او لارطة
معاملة . ورابعا من يحسن عليهم بوسام او
بعنوان رتبة . افاجريدة الالهالي لا تذكر
من عندياتها بعد انباء الاحسان ادني ملاحظة
مطلقا اذ ولي التعم لا يتخص باحسانه الا من
استحقه وهو صاحب النظر العالي والامر
المقدس المستطاع

اما باقي الانواع فلا بد ان تكون مشنوعة
بملاحظات الالهالي عليها كما جرت به عادتها
في كل تعيين اوارقاء

وصلا البيان الآتي من الاصولي
الفاضل نقولا افندي توما الحامي الشهير
فادرجته بجره كما يأتي . اما مجلة الاحكام
فهي مجلة القضائية القائم بتأليفها ووضع
موادها نقولا افندي توما . وفي هذا
الوصف ما يفنيها عن كل تعريف واسباب
واننا نتمنى له سيف مشروعه تقدما ونجاحا
وتوفيقا وفلاحا

انه لرغبة جمهور كبير من الفضلاء
والادباء في نشر (مجلة الاحكام المصرية)
قد عرفت على اجابة ريتهم واعادة نشر
هذه المجلة التي نعتت كما تعلمون بخدمة
القضاء والاداب فيها . ولكن حتى اكون
على يقين من ايفاء دخلها قيمة خرجها
سأرسل اوراق طالبات الاشتراك بها مطبوعة
للغاية والعامة فاذا وجدت هذه الطلبات
واقية بالحاجة فلا افسر عن اجابة دعوة
هذا الجمهور مسرعا . وتظهر المجلة حينئذ بلا
ابطال . والله سبحانه مصرف الاحكام في
عباده كما يشاء نقولا توما الحامي

احتفل في مساء الخميس الماضي محمد
فريد بك رشوان . وصالح صبي بك رشوان
بسراري والدهما المرحوم رشوان باشا احتفالا
باقتران صالح بك الموصى اليه بكرمة المرحوم
حسن بك هاشم

مصطفى افندي قبودان صقر المعاون
بمصلحة البرسته الخديوية بالاسكندرية قد
ترقي الى وظيفة وكيل البرسته الخديوية
بالسويس بدل عبد الرحمن بك كامي وهو
من الاكفاء الاذكياء على ما علمناه

العام الجديد . تمت والمحدثه موهذا الكتاب
وجاءت صورة من ابدع ماروئي حتى الان
واعظم من جرائد اوربا الصورة وابعه
جار على جناح السرعة بحيث أو لم اصداره
في اواسط هذا الشهر . والسبب في تأخير
ايف بعض الصور التي كان جو اصحابها
ارسالها قد تأخر ورودها حتى س وعما اتنا
طبعنا منه نسخا معدودة فقد عزمنا على
اقفال باب الاشتراك من تاريخه وصدور
الكتاب اجعل ثمنه عشرين غر صافا لا
اثنى عشر كما قلت قبلا . في ارجو
حضرات القبرن ارسلت لى صولات
الاشترك ان يتكروا باعادة ما يمكن صار
توزيعه مع قيمة ما توزع حاجب فضلي

* قيم الاشتراك بالجريدة *

بتسعين غر شافا للجمهور . وستين
غر شافا لطلبة العلم سواء كان بالمدارس او
بالازهر او بالارياض . ولرجال العسكرية
ونظار محطات السكة الحديد . ولوكلاء
مكاتب البوستة . ولتتدبات لادبية والعلمية
ولجالات الاجتاعات العمومية . ومجانا لساير
الجمعيات الخيرية . ولن تثبت الادارة من
عدم اقتداره على سداد قيمة الاشتراك من
اولي التفضل والمالية اما اسباب هذا التنازل
لقوم دون آخرين فوان كانت واضحة لا
تحتاج الى بيان . ولكن سنفضله في العدد
القادم للجمهور

(تابع الكلام على الميزانية في نظارة الحرية)
والذي تراه اللجنة هو وجوب اقتصاد
الباع المذكور واحتساب ما توفر في سنة
١٨٩٤ من اصله وعدم قبول العالوة
بالسكية وبيان ذلك كالآتي

٢٣٥٩٦ ج قيمة ما اجرت توفيره النظارة
من ربط سنة ٩٤ وكانت وزعته مع زيادة
عليه في ابواب لم تفر اللجنة عليها ورأت
احتسابه من مبلغ السبعة وتسعين الف جنيه
المذكورة انفا و٢٣٤٠٤ باقي مبلغ السبعة
وتسعين الف جنيه المقضي توفيره

* جيش الاحتلال *

قد قررت الهيئة بان رأيا نحو ذلك

هو رأيا في العام الماضي

* مبنا الاسكندرية *

١٥٠٠ ج قيمة المتوفر من هذه المصلحة
في ميزانية سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ ومستنزل
في الميزانية

الليمانات خلاف مينا الاسكندرية

قد توفر من ميزانية هذه المصلحة في سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ مبلغ ١٧٧ ج من مهندس ومن مستخدم درجه اولى وقد زيد عليه علاوة الربط ١٢ ج واعطي جميعه علاوات وزيادة مستخدم درجه ثالثه واللجنة قررت باعتبار الوفرة من المبالغ المقصودة وعدم قبول هذا التوزيع

مصلحة تصاريح عوائد الى سالة

١٤٩ ج المتوفر من المصلحة جميعه من اجر التفرقات ومن اثنين مستخدمين درجه سابعه

محافظة سواكن

توفر من هذه المصلحة في سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ ١٠٨ ج وزيد على ربطها ٥٠٨ ج واستعمل مجموع المبالغين في قلام مستعدة قررت اللجنة باعتبار الوفرة من المبالغ المقصودة وعدم قبول الزيادة ولا التوزيع

نظافة المحروسه

٤٠٠٠ ج هذا المبلغ وارد بالميزانية تحت العنوان المذكور والضع انه مخصص للمجاري العمومية وحيث انه كان مخصصاً لذلك مبالغ توفرت في السنوات الماضية وحيث ان تخفيف الضرائب اهم من هذه المجاري التي لم يشرع في عملها الان فقرى اللجنة اعتبارها من المبالغ المقصودة واستعماله هو وما توفر في السنين الماضية لتخفيف الضرائب

جدول عمومي

ما رأيت اللجنة توفيره والزيادات التي وجدت في سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ - ٩٥ ج مجلس النظار - ١٠٧٩٤ ج نظارة المالية ٣٥٣٩ ج الداخلية - ٩٨٠٦٠ ج الحفائيه و ٢٢٥٧٦٠ ج الاشغال بما في الزيادة ماهو مخصص للفران - ٢٠٠ ج مصاريف متنوعه ولم تستحسن اللجنة الغاء باقي العلاوة التي سيفي هذا النوع على الربط لانها مخصصة لانواع لازمة

و ٩٦٧٧ ج مصالح ادارة ومالية الاقاليم و ١٤٩١٦ الجمارك وخفر السواحل - ٣٨١ الدخوليات - ١٥٢٨٠ الصلح والنظروث و ٣٢٤ مصايد الاسماك - ٢٢٦٦ الفنارات و ٢٣٣٥٢ وابورات البوسطة الخسديوية (نظارة الحريه) ١٩٨٩ ج اصل الزيادة

الواردة بميزانية ٩٥ - ١٥٠٠ ج لتزويل قيمة

مصاريف اوردي الحمل التي ترى بقاها ضمن الخدمات المتنوعة - ٤٨٩ الباقي ٩٧٠٠ قيمة المتوفر - ٩٧٤٨٩ مجموع المتوفر - ١٥٠٠ مينا الاسكندرية - ١٨٩ الليمانات - ١٤٩ عوائد الى سالة - ١٦٦٦ محافظة سواكن - ٤٠٠٠ نظافة المحروسه وهو المنقص للمجاري والمجموع ٤٩٤٣٥١

الحائنه

اوضحت اللجنة فيها ان المبالغ الممكن اقتصادها من ميزانية سنة ٩٥ هي ٤٩٤٣٥١ ج جنياً وقالت بوجوب تخفيض قيمة ما يخص القباطين الذين تركبتها الحكومة الاهالي في الوجسه البحري تخفيضاً دائماً من ابتداء سنة ٩٤ ويخصص جانب من المبالغ المقصودة لتخفيض الضرائب في المديرية التي لم تنال شيئاً من التخفيف مثل بني سويف والفيوم وغيرها من الوجهة القبلية حتى تساوي غيرها من الجهات

وحيث انه قيل بان اللازم تخفيضه يبلغ نحو المليون جنيه والمقصد هو اقل من هذا القدر فاللجنة ترى وجوب مغالبة الدول من قبل الحكومة بالموافقة على استعمال المبالغ المقصودة من تحويل بعض الديون والاقرار على تحويل الدين الموحد واستعمال ما هو مقصد من قبل وما يقتصد بتحويل الموحد مع الباقي من المقصد من الميزانية سيفي تخفيف ضرائب الاطيان القليلة المحصولات ومفتقرة لتخفيف لان الدول متى علمت بان الغرض هو تخفيف الضرائب لا تبخل بالتصديق وان استلقت انظار الحكومة الى احوال المصالح التي رأت احوال ادارتها على أخرى لكي يمكن اقتصاد المبالغ المطلوبة ثم استلقتها زيادة لنظارة المعارف التي لم تستحسن اللجنة مس ميزانيتها بشيء املا في ان الحكومة تلقت الى ما قالته لها اللجنة حتى يكون صرف المبالغ المخصصة لها في وجوها وان اللجنة تأسف كثيراً على اقدم مصالح الحكومة على تدارك اصناف الحبوب التي تلزم لها من واردات الخارج مع علمها بما هو موجود في مخازن الدائرة السنية والدومين من المحصولات المتعطل بسببها كساد التجارة وتوجه انظار الحكومة للعدول عن ذلك

جواب المالية

(على مجلس شورى القوانين)

كتب سعادة ناظر المالية الكتاب الآتي الى سعادة رئيس مجلس شورى القوانين امس في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وصل تقرير لجنة المجلس عن ميزانية سنة ١٨٩٥ الى نظارة المالية وقد عيدت فيه المطالب التي كانت قد طابت في السنة الماضية واجب عنها بانه لا يمكن تحقيقها ولا اتمامها . ويشق على نظارة المالية ان تقول ان مجلس شورى القوانين اشار هذه المرة ايضا بوقوع جديدة قبل ان يستوضح من الحكومة الاستيضاح الكافي عما اذا كانت الفرصة مناسبة لاقتصادها او عما اذا كان اقتصادها ممكناً

اما في ما يتعلق باعتماد ١٥٠٠٠ ج - ٠ لانشاء الخزان واعتماد ٤٠٠٠٠ ج - ٠ لمصاريف العاصمة فانها قد قيدت في الميزانية حين كانت الحكومة تؤمل ان الدول تصادق على تحويل الدين الموحد وعلى استعمال المال المقصد بهذا التحويل والمقصد بتحويل الديون الاخرى لتخفيف الضرائب عن الاطيان وذلك امر تعده الحكومة معقاية المرام . ولكن لسوء الحظ لم تصادق الدول اجماعاً على هذا الطلب . وفي هذه الحالة تنظر الحكومة من جديد فيما اذا كان الانفع للبلاد ان تبي هذه الاعتمادين لما وضعها له في الاصل او ان تستعملها لغرض آخر . ولم تأخر نظارة المالية عن تقييد المبلغ ١٥٠٠٠ ج - ٠ في ميزانية نظارة الاشغال العمومية لانه لو فرض ان الحكومة عدلت عن انشاء الخزان فيكون عمل المصارف وغيرها من الاعمال التي تقي ثروة البلاد مما يقتضي مواطاة مثل هذا الاعتماد ومع ذلك ففي الاحوال الحاضرة تنظر الحكومة في هذه المسألة بزيد العناية والاهتمام واما في ما يتعلق بملاحظات التقرير على نظارة المعارف فواضح ان هذه الملاحظات ناتجة عن النقص والخطأ في الاخبار التي بلغت اللجنة عن تلك النظارة لانه لا ريب ولا منازعة في ان مدارس الحكومة المتعددة قد تقدمت تقدماً عظيماً والظاهر ان مجلس شورى القوانين لا يعلم ايضا بوجود مجلس عال في نظارة المعارف

قد شكل عقتضى الاوامر العالية وهو بقضي الغاية التي طلبها مجلس شورى القوانين تماماً واما في ما يتعلق بابورات البوسطة الخسديوية فمجلس شورى القوانين لا يقدر ان توسيع هذه المصلحة حسب طلبة بل ان حفظها على ما هي عليه الان . لا بد له من مال تشتري به عدة وابورات جديدة ومن رأي نظارة المالية ان اتفاق الاموال الطائلة التي تلزم لذلك ليس من الصواب لاسيما وان الاعمال التجارية ليست من شأن الحكومة . وليس هناك محل للوف من وقوع عطل او خسر على التجارة فان شركات الملاحة عديدة وسنهابر بالمواني المعمرية على قسدر ما تستدعي تجارتها . وليس من المقصد ابطال نقل الحجاج فان ابورات البوسطة الباقية عند الحكومة تكفي لنقلهم وتزيد

اما الزيادة التي اشار مجلس شورى النها في فصل المعاشات فنتيجة عن العمل بمقتضى القوانين المتبعة عدلاً وانصافاً . والسبب في بعض هذه الزيادة اقصية حساب السودان . واما الموظفون والمستخدمون فلا يحال احد منهم على المعاش لغير مرض يجعله غير صالح للخدمة الا بعد مصادقة خصوصية من اللجنة المالية ومن مجلس النظار على ذلك . وهذه المصادقة لا تكون الا في احوال تقضيها عدلاً ثم ان رفقت الموظفين والمستخدمين طلباً للوفر هو من جملة الاسباب ايضا في زيادة المعاشات . ولكن ما يقتصد برفتهم يزيد بالطبع كثيراً على ما يستحقونه من المعاش

هذا وان نظارة المالية تنظر كل سنة نظراً دقيقاً في فصول الميزانية المتعددة ولا يصادق مجلس النظار على زيادة اعتماد من الاعتمادات الا بعد اعترافه بلزوم تلك الزيادة تمام اللزوم . ولكن مجلس شورى القوانين على ثقة بان الحكومة الساهرة دواماً على مصالح البلاد لم تكن لتأخر عن اقتصاد الاموال المذكورة في التقرير لو كان اقتصادها في الامكان (الامضا)

ناظر المالية

طبع بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها
صاحب امتياز الجريدة
اسماعيل باطه